

كبح النفوذ المفرط.. اللوائح التنظيمية تلاحق عمالقة التقنية



تواصل ملاحقة وتطوير عمالقة التقنية، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، فبعد دعاوى مكافحة الاحتكار المرفوعة من قبل لجنة التجارة الفيدرالية ضد «فيسبوك» والتي تهدد بتفكيك أعماله، وفكّ استحوازه على تطبيق «إنستغرام» و«واتس أب»، ها هي أوروبا، تكشف عن مسودة أحكام مشددة، تستهدف شركات «التكنولوجيا العملاقة على غرار «جوجل» و«أمازون» و«فيسبوك».

خروق خطيرة

وقال الاتحاد الأوروبي: إن التشريع المرتقب يمكن أن ينص على أن تدفع كبرى شركات الإنترنت ما يصل إلى 10% من حجم مبيعاتها في الاتحاد الأوروبي؛ لخرق بعض أكثر قواعد التنافس أهمية. ويقترح مشروع القانون كذلك فرض غرامة قدرها 6% على عائداتها أو حظر تلك الشركات مؤقتاً من سوق الاتحاد الأوروبي «في حال ارتكاب خروق خطيرة ومتكررة للقانون، تعرض للخطر أمن المواطنين الأوروبيين». وسيتضمن «قانون الخدمات الرقمية» و«قانون الأسواق الرقمية» المصاحب له شروطاً مشددة؛ للقيام بأنشطة تجارية

في دول الاتحاد البالغ عددها 27، فيما تسعى السلطات لكبح انتشار المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت، ووضع حد لسيطرة عمالقة التكنولوجيا على القطاع. والشركات المرشحة لأن تخضع لقوانين أكثر صرامة هي شركات: فيسبوك وجوجل وأمازون وأبل ومايكروسوفت. وسناب تشات وشركة علي بابا الصينية وبايتدانس الصينية وسامسونج الكورية الجنوبية وبوكنغ.كوم الهولندية

قانون الأسواق الرقمية

وبموجب قانون الأسواق الرقمية، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى منح بروكسل صلاحيات جديدة لإنفاذ قوانين المنافسة بسرعة أكبر والدفع من أجل مزيد من الشفافية في خوارزميات الشركات واستخدام البيانات الشخصية. والهدف الرئيسي للقواعد الجديدة هو تحديث تشريع يعود لعام 2004 عندما لم تكن العديد من شركات الإنترنت تلك موجودة أو كانت في بداياتها. خلال العقد الماضي تصدر الاتحاد الأوروبي جهود العالم في التصدي لنفوذ عمالقة التكنولوجيا، وعلى سبيل المثال فرض غرامات بمليارات الدولارات على جوجل؛ لخرق قوانين مكافحة الاحتكار، إلا أن المنتقدين يعتقدون أن الطريقة كانت معقدة جداً ولم تفعل شيئاً يذكر لتغيير السلوكيات. كما أمر الاتحاد الأوروبي «أبل» بدفع مليارات الدولارات على شكل ضرائب متأخرة لأيرلندا، لكن ذلك القرار أبطلته أعلى محكمة في الاتحاد. وتأتي خطوة الاتحاد الأوروبي مع ازدياد قلق الهيئات الناظمة في أنحاء العالم حيال النفوذ المالي والاجتماعي لعمالقة القطاع. وتعد الحكومة البريطانية بدورها مسودة تشريع؛ للتصدي «للضرر على الإنترنت» بالتهديد بفرض غرامات كبيرة على عمالقة التكنولوجيا

«ملاحقة» جوجل

يأتي ذلك في وقت، قرّرت ولايات أمريكية عدّة إطلاق ملاحقات ضدّ الاحتكار في حقّ «جوجل»، مع اتّهام العملاق الرقمي باستغلال موقعه المهيمن على السوق؛ لإبراز عروضه الخاصة بين نتائج محرّكه البحثي. وأوضح الموقع الإعلامي الأمريكي «بوليتيكو»، نقلاً عن مصادر لم يكشف عن هويّتها، أنه من المحتمل تقديم شكوى ضدّ «جوجل» الخميس، بمبادرة من ولايتي كولورادو ونيبراسكا. وتتهم الحكومة الأمريكية المجموعة العملاقة بممارسة «احتكار مخالف للقانون» في مجال الأبحاث على الإنترنت والإعلانات، وهي أطلقت أكبر تحقيق في ممارسات احتكارية منذ عقود، ممهدة الطريق لاحتمال تفكيك المجموعة. ((وكالات